البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

محاضرات في قانون العلاقات الدولية :

المحاضرة(1)

ملخص:تثير العلاقة الجدلية بين التفاعلات للفواعل الدولية في الظرفية الدولية الراهنة،ومخرجات سلوكياتها عدة إشكالات على المستوى الأكاديمي أو الميداني تجعل من تفسير طبيعتها و مخرجات ذلك تفهم في ظل الحاجة إلى تأصيل مفاهيمي ونظري علمي دقيق لتلك العلاقة،بوضع مؤشرات و اقعية تشمل الجانب الإقتصادي،و الإجتماعي ،والسياسي، المحددة لكيفية بلورة شكل للتعاون الدولي بالإضافة إلى معايير تصنيفية تكون وفق مصادر محلية ،و إقليمية ،ودولية والتي تعنى بالعلاقات الودية السلمية في التفاعلات الدولية في الظرفية الدولية الراهنة أو تلك المستقبلية ،من خلال التطرق الى ماهية قانون العلاقات الدولية، والذي عنى بالعلاقات الودية السلمية بين مختلف الفواعل الدولية.

تكمن أهمية قانون العلاقات الدولية سواء على مستوى داخلي قطري ،و بالتركيز على الدولي في العلاقات الدولية أنه أسلوبا رئيسيا لتفسير تطور النسق المعرفي للدراسات القانونية ،وفق منهجية قائمة على نماذج معرفية تفكيكية أحيانا و اخرى كنسق معرفي كلي مختلف عن الاول والتي من بينها مفهوم المعضلة الأمنية في التفاعلات الدولية ،و طبيعة المآزق الأمني،والشراكة الأمنية،و خاصة الإعتماد المتبادل بين الفواعل الدولية في ظل مركزية الدولة حسب إعتقادنا في توجيه سلوكات الفواعل ،والتي جعلت من إشكالية التعاون الدولي والسبل الكفيلة لتحقيقه في السياسة الدولية هي جوهر التحليل للتفاعلات الدولية الراهنة .

يرتكز جوهر دراستنا في تفسير مختلف العوامل الداخلية المحددة و المؤثرة على التوجهات الدولية والتي تساهم في تطور مفهوم قانون العلاقات الدولية، حيث تتطلب منا منهجية البحث تفسير طبيعة العوامل والمتغيرات المرتبطة بتطور النسق المعرفي لمفهوم العلاقات الودية السلمية كمخرجات مستقبلية في توجيه طبيعة العلاقات الدولية.

تبرز أهداف الدراسة في محاولة تفسير مفهوم قانون العلاقات الدولية بنسق معرفي جديد، وفي تحديد الإستراتيجيات والسياسات للتعاون الدولي ،حيث الحاجة إلى وضع منطلقات مغايرة في تفسير المفهوم ، تمكننا النتائج من إعتبارها مدخلات لفهم تطور التنظير في الدراسات القانونية مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: ماهية قانون العلاقات الدولية ،التنظير،التطور،الإعتماد المتبادل،التعاون الدولي.

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة3.

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

ترتبط بمفهوم قانون العلاقات الدولية، ومراجعة المفاهيم والمقاربات المفسرة لمفهوم القانون الدولي في مستوى أول رئيسي من التحليل و التفاعلات الدولية في مستوى فرعي ثان وفق تحليل تنازلي من العام إلى الخاص.

هذه المراجعة بهدف إقتراح مقاربة جديدة لمفهوم المزاوجة بين القانون والعلاقات الدولية والمحدد بمتغير جوهري في تحليلنا والمتمثل في مفهوم الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة ،يمكن ان يشمل المفاهيم التقليدية من الإنتخاب،والتمثيل ،والتداول على السلطة ،و مشاركة المرأة،والتعاون والاندماج ،والصراع والحرب ،والسلام والامن.

حيث الأسس النظرية مقترحة في كيفة تفسير الإنتقال الديمقراطي والتحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية ،في ظل ربط النقاش النظري بالو اقع الميداني والمتمثل في الموجات الثلاث للديمقراطية في العالم The Three Waves of Democracy،حيث المرحلة الأولى مرتبطة بفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية(1919-1939) ،والثانية فترة الستينيان والسبعينات من القرن الماضي (مرحلة الحرب الباردة) ،والثالثة خاصة مع انهيار الإتحاد السوفياتي في 1991 ،والتحول في مفهوم النزاع من دولي غلى نزاعات داخلية أين 90% أصبحت داخل الدول.

1- منطلقات التحليل هي الملاحظات الخمسة المقترحة للمراجعة:

الملاحظة الأولى :تقوم على ان المرجعية لفهم ماهية العلاقات الدولية على الاستمرار في هيمنة التقليد البحثي (Mainstream) والمرتبط حسب إعتقادنا بتصورات مقاربة مدرسة شيكاغو (المختصة في التحليل الإقتصادي ،وأساتذة جامعة شيكاغو) والتي تزاوج بين التحليل الكمي والكيفي في تفسير مفهوم الديمقراطية من خلال فرضيتين أساسيتين :

- كل من لا يستطيع إستعمال الرياضيات في تحاليله فالإشكال فيه وليس في الرياضيات.

- هناك علاقة شرطية الحدوث ،فإذا حدث(أ) في (س) يحدث(ب) في(ص)بين التطور الصناعي والتحول الديمقراطي.

الملاحظة الثانية:تظهر في هيمنة التحليل الليبرالي لمفهوم الامن و في تعدد المقاربات الوصفية المتعددة

الإختصاصات Multi disciplinary approaches،من أن العملية سياسية-إقتصادية ترتكز على الفرد حل وإدارة المشاكل Solving and driving problem في تحليل العوامل من أهمية الموقع الجغرافي،وتركيبة السكان،و الموارد الطبيعية ،وطبيعة النظام السياسي القائم ،ومتغيرات مرتبطة بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية ،حيث الربط (linkage) بين مواضيع لم يكن ممكنا الربط فيما بينها مثل التمثيل ،و الإنتخاب،ومشاركة المرأة ،والتداول على

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

السلطة ،والحكم الراشد ،والتنمية المستدامة على مستوى داخلي ،ومخرجات ذلك على مستوى العلاقات الدولية وتحقيق السلم والامن الدوليين.

الملاحظة الثالثة:أن قانون العلاقات الدولية عملية مزاوجة هو طريقة وفلسفة بحث في الديمقراطية ،أين تهيمن عليه المقاربة "التأسيسية fundamentalism والمرتبطة بالمقاربة الليبرالية في مفهوم السلم والامن الدوليين

فمصدر القانون ليس القانون الطبيعي ولا الدين و إنما هو القانون الوضعي (قياس كمي وفق تحليل مادي – تجريبي)،وان السلطة ظاهرة إجتماعية فطرية وإرادة السلطة ظاهرة تلازمها.فالمقاربة السياسية الإقتصادية ببعدها الليبرالي هي التي تهيمن على تفسير العلاقة بين السلم و الامن ،و على العلاقة بين الفاعل الحكومي وغير حكومي.

الملاحظة الرابعة :إن مستوى التحليل المقترح للمراجعة والمتمثل في دور المجتمع المدني،ببعده الدولي ،أين يعتبر مبدأ الديمقراطية هو حل .وبالتالي هذا يقود إلى اننا وصلنا إلى درجة من التطور والتنظيم في بنية المجتمعات ،ومن تم التحليل يكون تنازلي من العام إلى الخاص (macro-micro).حيث التطور في تحليل مفهوم الديمقراطية في ظل هيمنة مركزية الدولة كفاعل حكومي ،والحاجة إلى إشراك الفاعل غير الحكومي والمتمثل في المجتمع المدني في بحثنا ،نصطدم فيها بإشكالية فاعلية الدولة في كفالة احترام قواعد القانون بتطور منظومة التنظيم الداخلي.و ان التطور والتحول من الديمقراطية التمثيلية غلى الديمقراطية التشاركية يعني أن المجتمع قد وصل إلى تحديد المشاكل و إيجاد الحلول.

الملاحظة الخامسة:مرتبطة بكيفية إعادة التفكير في آليات الوصول إلى السلطة وتعظيم البدائل من اجل التداول السلمي عليها ،بتعزيز الحقوق والحريات الجماعية والفردية وفق تحليل يزاوج بين البعد الكمي و القيمي للعملية السياسية.

المحاضرة رقم (2)

- **مقدمة:**
  - **أ- إشكالية البحث**
  - **ب- التساؤلات**
  - **ج- الفرضيات**

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

د- المنهجية

هـ- المنهج

و- الأهداف

مقدمة :تعتبر طبيعة العلاقات الدولية أنها ليست سلوكا جامدا منعزلا عن المؤثرات التي تتدخل في تشكيلها والمتغيرات التفسيرية التي تحددها، بل هي العكس سلوك ديناميكي ذو طبيعة عالية الحساسية لتأثره مباشرة بعوامل عدة تفسر في إطار كلي منطق والبناء الفلسفي والو اقعي من حيث ممارسة هذه العلاقات.
إن هذه الطبيعة الحركية المستمرة وغير المنقطعة لهذه التفاعلات الدولية تفهم في ظل الحاجة إلى التطرق لكيفية تحديد مجال الدراسة من جهة،و إلى التأصيل المفاهيمي من جهة أخرى بإعتبار أن هذا المستوى من التحليل هو الإطار المفاهيمي في دراستنا من منطلق افتراضنا أنها عملية اتصالية ميزتها الاستمرار وعيبها الانقطاع .

يعتبر أسلوب دراسة العلاقات الدولية في تطور مستمر لطبيعة التفاعلات الدولية الديناميكية المشكلة لمجالها الأكاديمي، والمحددة بمكونات عدة على مستوى داخلي أو دولي لمختلف الفواعل الدولية، سواء على مستوى الفكر،أو الموضوع ،أو المنهج و هذا ما قد يؤدي إلى صعوبة التحكم في مستوى التنظير من جهة، ومن جهة أخرى في التسيير العقلاني له نظرا للاختلاف في الأفكار والنظريات التي حددته.

تسعى الوحدات السياسية – الدول- إلى تحقيق مصالحها الوطنية في ظل نظام دولي فوضوي قد يؤدي إلى الصراعات والحروب، وكيفية تحقيق التعاون الدولي في ظل قلة الموارد الأولية و انعدامها و أحيانا.

جاءت جل النقاشات الفكرية والافتراضات النظرية بعد الحرب العالمية الثانية في البحث عن مقومات وشروط بناء نظرية عقلانية شاملة للجانب الثقافي ،و الاقتصادي ،والاجتماعي ،والسياسي في العلاقات الدولية،وتشمل حلول للمشاكل الدولية المطروحة محددة بتوجهين نظريين مختلفين من حيث المنطلقات والأهداف الاول مرتبط بالنظريات الصراعية ،والتوجه الثاني تركيزه على النظريات السلامية التعاونية (Peacefull Thinking)بين الفواعل الدولية خاصة منها الدول . فتركيزنا في هذه المحاضرات الموجهة لطلبة قانون العلاقات الدولية) على التوجه الثاني وكيفية إيجاد الأسس النظرية و آليات التنفيذ الفعالة لتحقيق ذلك في بنية النظام الدولي ،ومن ثم فهم ودراسة السياسية الدولية تعنى بالعلاقات الودية السلمية والمتمثلة في الدراسات القانونية.

إشكالية الدراسة:

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

يثير موضوع العلاقات الدولية بين الفواعل الدولية في الظرفية الدولية الراهنة عدة إشكالات على مستوى أكاديمي وميداني، نتيجة تأثير عدة عوامل ومتغيرات، ذات طبيعة تفاعلية دولية ديناميكية فيما بينها لما المرحلة من القدرة على الربط بين الظواهر الدولية والتي لم يكن ممكنا ربطها ببعضها البعض سابقا.

يبرز في توسيع دور الفواعل الدولية في بينة النظام الدول الحالي من خلال الربط فيما بينها ،وطبيعة الظواهر التي لم تعد تحدد بتوجه قومي و إنما شمولي دولي تجعل من تحليل آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية للوحدات السياسية-الدول- والفواعل الدولية الأخرى من الأهمية بما كان والمتمثلة في آلية القانون الدولي .
تعتبر هذه الإشكالات مجال أكاديمي يقوم على افتراضات نظرية و إسقاطات و اقعية، تتطلب منا على مستوى مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية كوحدة نسقية مستقلة وكاملة، وبالتخصيص في مجال العلوم القانونية التحليل لهذه العوامل من موقع جغرافي للوحدات السياسية، ومناخ ،وتركيبة السكان ،والموارد الطبيعية،ومن متغيرات مرتبطة بالقوة ،والثورة التكنولوجية والمعلوماتية،دون أن ننسى مستوى أخر في التحليل والمتمثل في المزاوجة بين هذه العوامل والمتغيرات بالربط فيما بينهما.

ب- فرضيات الدراسة:
يمكن أن نبلور مجموعة من الفرضيات تختلف باختلاف مراحل الدراسة التي تتفاعل في ظل كل الهدف منه الربط المنطقي بين المنطلقات والنتائج المرجوة ، والمتمثل في الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، والذي يعتبر المقاربة

التأسيسية و المرجعية للبناء المنهجي من خلال وضع عدة أنواع من الفرضيات تركيبتها:

- **الفرضية: من نوع ...إذا كان ...فإن...**
- **الفرضية: من نوع ...فإن...فإن...**
- **الفرضية: من نوع إذا حدث(أ) في س يحدث (ب) في ع.**

تحدد بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة (h1) Hypothesis 1 والتي تقوم على إثبات العلاقة الإيجابية بين المتغيرين التابع والمستقل ،من خلال مجموعة من العوامل تحدد المجال الذي تفهم فيه.

يتمثل المتغير التابع في المفاهيم و المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات والمحددة لمفهوم العلاقات الدولية والتي سنركز من خلالها على التفاوض والتعاون كمتغيرين تابعين للمستقل ،أما المتغير المستقل والمتمثل في آلية القانون الدولي.

افتراضات نظرية:

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

- **وجود عدة مقاربات مفسرة للعلاقات الدولية صعب من فهم الظواهر الدولية بطريقة عقلانية.**
- **السياسات والإستراتيجيات الدولية الجديدة هي رد فعل عن التحولات في بنية النظام الدولي السابق.**
- **بنية النظام الدولي الحالي تتعدى تكلفة النظام في حد ذاته.**

يكمن الهدف من الاستعانة بهذه الفرضيات الإيجابية أين مخرجات العلاقة بالقياس بين الأثر والتأثير بين المتغيرات، من أن البناء المنهجي للدراسة هو الربط بين المنطلقات والنتائج والوصول إلى حلول للمشاكل المرتبطة بالأزمات ،والصراعات والحروب ،والتي تكون وفق علاقة بين آلية الدبلوماسية والوسائل من إستراتيجيات وتكتيكات لتفعيلها التي تكرسها.

ج- منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على خطة تحليل تختلف باختلاف التصورات و الأفكار ،و المنطلقات والأهداف من الدراسة.جاء تطور قانون العلاقات الدولية (كمفهوم أو كظاهرة أو كلاهما) ضمن الدراسات القانونية،أين القانون الدولي كنسق كلي مختلف المصادر الذي تحدده من عرف مادي ومعنوي ،و اتفاقيات واجتهادات وقرارات المحاكم ،والتنظير في الدراسات الأمنية كنسق جزئي والتي تعتبر جوهر التحليل وفق فترات تاريخية متتالية ،فالتحول من الطابع العسكري التقليدي والذي ارتبط بما بعد معاهدة وستفاليا1648 وظهور الدولة-الأمة والتي جاءت كتنظيم شامل لمفهوم الآمن والبنية التنظيمية لكيفية تفاعل الدول آنذاك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945،إلى الطابع النووي في مرحلة الحرب الباردة مع الإبقاء على أهمية الفواعل الدولية الدول ،ومختلف المنظمات الدولية التي جاءت كتعبير عن رغباتها.

يجعل بروز مفهوم جديد لكيفية بناء السلم والآمن الدوليين والمتمثل في الآمن المجتمعي والإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نعتمد على خطة تاريخية من خلال دراسة تطور مفهوم الآمن عبر مراحل تاريخية متتالية ،والمقارنة بين مختلف الأشكال والأنماط التي حددته في بنية النظام الدولي السائد والمجتمع الدولي القائم من خلال تتبع تطور المتغير والمتمثل في نمط التي تحدد الأمن،وأشكاله المختلفة(النمط يحدد طبيعة العلاقة قد ثنائية أو متعددة الأطراف،والنوع يحدد شكل العلاقة قد تكون ذات طبيعة عسكرية ،أو اقتصادية...

د- المنهج:تفهم مختلف الدراسات المرتبطة بتطور ماهية قانون العلاقات الدولية على تحليله داخل نفس المجتمع والمتمثل في المجتمع الدولي،وفق فترات تاريخية متتالية ومترابطة.حيث نقوم بعملية المقارنة بين الأفكار بالاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) بالبحث عن التجريد للوصول إلى اكتشاف قوانين وبناء نظريات في الأمن و

كيفية بناء السلم والأمن الدوليين.مع أهمية المنهج الوصفي والمنهجين الفرعين المنبثقين منه والمتمثلان في دراسة الحالة والمسح ،كتحليل ميداني و اقعي بعيدا عن النقاشات النظرية والتركيز فيه على التحليل الإجر ائي.

هـ- الصعوبات:يدل تعدد المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات من قانونية ،وسكانية ،وجغر افية ،و إجتماعية ،ونفسية ،وفوق قومية في تفسير العلاقات الدولية، لغياب إجماع في تحديد وتوحيد المفهوم أو الظاهرة مما قد تؤذي إلى عدم إيجاد الحلول المشاكل المطروحة وتعمل على مضاعفتها.

إن طبيعة اختيارنا للإطار النظري للدراسة (المقاربة المفسرة لقانون العلاقات الدولية كمفهوم أو كممارسة) ،وكيفية فهمها تمكننا من تحديد منطلقات التحليل والأهداف المرجوة ،فقد نصطدم في ظل وجود عدة مقاربات بالتبيان وأحييانا التناقض بين المداخل الفكرية.

يفسر هيمنة التحليل السياسي والقانوني على تفسير العلاقات الدولية في الظرفية الدولية الراهنة ،قد يجعلنا نعاني من صعوبة والمتمثلة في اختزالنا لباقي التحاليل التي تتعدى هذا الطرح هذا من جهة ،ونعاني من صعوبة هيمنة الفكر الوضعي والمرتبط بتفكير بالدولة وكيفية قيامها بوظيفة تحقيق التعاون الدولي وبلورة لعلاقات ودية سلمية بين الفواعل الدولية في إطار موسع، مع وجود تصورات و أفكار تتعدى ذلك وتطالب بفكر ما بعد وضعي والتفكير بدون دولة من جهة أخرى.

و- أهداف الدراسة:

تكمن الحاجة إلى مداخل نظرية جديدة مقترحة بعيدا عن النقاش الفكري الدائر بين هيمنة التقليد البحثي (Mainstream) والمتمثل في الو اقعية في الفكر السياسي ،والحوار بين الو اقعية الجديدة والليبرالية الجديدة (نيو-نيو،New-New)،وبروز المقاربات النقدية الذي تتجاوزه فيما يعرف بالحوار الثالث. لتوفر مجموعة من المواضيع تحدد بظواهر دولية،والأفكار،والمفاهيم،والتصورات، والمناهج ،والنظريات ،والمنظورات الجديدة في تحديد مجال وطرق البحث و دراسة العلاقات الدولية،والتحول في بعض المسلمات التي كانت قائمة في النظام الدولي لمرحة الحرب الباردة وقبله، يجعلنا نسعى إلى مساندة النقاش الفكري و الطرح القائم لتقديم قراءة جديدة للأفكار،والمناهج والنظريات في العلاقات الدولية، من خلال اعتبار أن هذا التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة اكبر على تفسير أدق لماهية الأمن الشامل وماهية الخطر الشامل من خلال اكتشاف تفاسير جديدة كان من الصعوبة بمكان ربطها في السابق بالظواهر الجديدة الحالية مثل العولمة،و حل الأزمات الدولية،و الآمن المجتمعي والإنساني،و

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

الآمن الثقافي، و الآمن الصحي، بضرورة وضع،و ترتيب وتنظيم التعاريف لمختلف المفاهيم التي تحدد مجال دراسة القانون الدولي و التي تجسد ماهية الظواهر الموضوعة للدراسة،وفق:

- توخي الدقة في التفاسير والتصورات التي تحدد المفاهيم التي يجب أن يطرحها الباحث كمؤشرات و أساس لأي تطور في الأفكار والبحث.

- توضيح ماهية المؤشرات التي تم طرحها من خلال توضيح الأسس والمعايير التصنيفية النظرية والموضوعية التي تم الإعتماد عليها كأسس لعملية الإختيار في حد ذاتها بشكل جلي.

- تحديد مصادر المعلومات بالشكل الذي يضمن العملية والعقلانية في الاختيارات سواء من خلال الإعتماد على المصادر المحلية ،والإقليمية أو العالمية.

-المقاربة المفاهيمية:تشمل الجانب اللغوي و الإصطلاحي لمفهوم القانون الدولي وبعض المفاهيم الدالة عليها.

- المقاربة الغائية:يكمن الهدف الاخر من طرح مقاربات نظرية في دراسة الظواهر المتفاعلة دوليا والمتمثل في البحث عن هيمنة إتجاه دون أخر (النقاش بين التحليل الوضعي وما بعد الوضعي (قائم على مقاربات وصفية،و قوانين،و نماذج دراسة و أهداف) من حيث طريقة التحليل أو التفسير).

إن ترتيب وتنظيم المعلومات من خلال إقتراح تعاريف تقوم على أسس و اقعية وعقلانية وتفاعل الجوانب المفاهيمية،والتنظيمية والغائية مع بعضها البعض يحدد لنا مجال الدراسة.
إن مجال دراسة القانون الدولي تتقاطع فيه عدة علوم مثل التاريخ المعاصر،وعلم السياسة ،والجغرافيا ،والقانون الدولي و الإقتصاد،ومن ثم يجب الإلمام بهذه المجالات الأكاديمية في دراستنا لها [1]

المحاضرة (3)

1- المقاربة التأسيسية السائدة في دراسة العلاقات الودية السلمية

تكمن طبيعة جوهر التحليل وفق تصور تفسيري تنازلي لهذه الإشكالية ،من أن النقاش النظري و المقاربة التأسيسية (Fundanmentalism Approach)[2] لهذه المحاضرات أننا نعنى بآلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية تعنى بالعلاقات الودية السلمية بين مختلف الفواعل الدولية ،تقوم على عمليات اتصالية مختلفة من ذلك العملية الاتصالية التفاوض ومختلف المراحل التي تحدده.

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

تعتبر المرحلة التاريخية من استقرار الإنسان في ظل جماعات بشرية الأثر عامل محدد في بلورة أفكار، وتصورات، ومعتقدات لأنماط معيشية بفلسفات تنظيمية تختلف[3] من فرد لأخر،من جماعة بشرية لأخرى،ومن منطقة لأخرى،ومن فترة تاريخية لأخرى،بحيث كان هذا الاستقرار بهدف تلبية حاجيات ورغبات أنية أو الاستعداد لمواجهة تلك المستقبلية.

إلا أن هذه المرحلة من تطور البشرية لم تخلو من معيقات مرتبطة بظاهرة الاستقرار ،حيث اصطدم بمشاكل كانت الحاجة إلى تفاديها،أو إيجاد حلول لها الإطار النظري الذي يحدد المجال الفكري والمعرفي لماهية أي موضوع من مواضيع دراستنا المرتبطة في ظل علاقة تكاملية،ودون التحليل من منطلق اختزالي، بالبحث عن كيفية تنظيم الأفراد ،أو الجماعات على حد سواء لبعضها البعض في ظل اعتبار أن مختلف الظواهر التي تصنف ضمن خانة الفلسفة التنظيمية مترابطة ومتكاملة من حيث التفاعل أو الأهداف.

تفهم مختلف التصورات، والأفكار، والمعتقدات المحددة للفلسفة التنظيمية للمجتمعات البشرية في ظل ارتباط بمتغير تفسيري أساسي والمتمثل في عامل الاستقرار، الذي كان ولا يزال له الأثر البارز في ماهية التنظيم ومختلف أشكاله، أو أنواعه.

يظهر في عالم يقوم على نذرة في المواد الأولية أحيان ،أو قلتها ،أو غيابها تصور تناقضي من حيث أن الإشكالية تكمن في المفارقة التناقضية،من انه في ظل عالم يعاني من صعوبة في إيجاد طريقة لتلبية الحاجيات والرغبات المختلفة للأفراد أو الدول على حد سواء سينجر عن ذلك إمكانية ظهور لمشاكل نتيجة تضارب المصالح ،وتناقضها أحيانا .

تفسر المستويات العدة والمراحل المختلفة المرتبطة بالفلسفة التنظيمية للأفراد والجماعات والمحددة، إذن في ظل علاقة متناقضة قائمة على الحاجة /النذرة،وعلى اكتشاف القوانين ،وبناء النظريات ،كإطار للمعرفة المتعلق بتطور مفهوم القانون الدولي، فثمة حاجة إلى إيجاد حلول للمشاكل المطروحة.

تفهم ماهية قانون للعلاقات الدولية في ظل عدة مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات، حيث تظهر في دراستنا المقاربة القانونية الأقرب إلى الفهم من خلال:

-تصور أول داخلي:يرتبط هذا التصور بمختلف القوانين المنظمة للجماعة البشرية، وكيفية تنظيم الأفراد داخلها، فتجد كل جماعة لنفسها تنظيم وفق مبادئ، وأسس، وقواعد معينة قد يختلف، أو يتشابه،أو يتناقض أحيانا مع الجماعات البشرية الأخرى [4]أين أهمية ظهور الشعور القومي في تشكيل بنية الدولة الوطنية ومكونات الهوية. الجميع[5].أين أهمية بروز التحالفات في بلورة التوجهات الخارجية للدول.

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

إن الهدف من التصور الأول، والتصور الثاني المزاوجة بين مختلف القوانين الداخلية المسيرة للأفراد داخل الجماعة في حد ذاتها، والقوانين الأخرى الخارجية المسيرة للتفاعلات الدولية بالبحث عن القاسم المشترك والمتمثل في سمو القانون الدولي على القانون الداخلي وخضوع الثاني للأول.

أ- مستويات التحليل:

ترتبط مستويات التحليل في دراستنا بعدة مفاهيم مثل رجل الدولة، والسياسي ،والدبلوماسي ..وكيفية تفاعلهم على المستوى الداخلي والدولي.حيث مجال دراستنا محدد في إطار السياسة الدولية من منطلق الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية،ومن ثم قياس الأثر والتأثير في بنية المجتمع الدولي من خلال :

1 /يحمل المستوى الأول من التحليل في طياته العناصر الفرعية التالية:

- أن مفهوم القانون الداخلي مرتبط بتنظيم المجتمع الدولي في ظل وحدات سياسية مستقلة.

- أن مفهوم القانون الداخلي مرتبط بتنظيم المجتمع الدولي في ظل تفاعل الوحدات السياسية فيما بينها.

- أن تنظيم المجتمع الدولي يقوم على تفاعل المستوى الداخلي والمستوى الخارجي من خلال المزاوجة فيما بينهما.

2/يحمل المستوى الثاني من التحليل في طياته العناصر الفرعية التالية:

- **تركيزنا في الدراسة يكون على جزء والمتمثل في الدبلوماسية من كل الذي هو القانون الدولي.**
- **اختلاف مصادر القانون الدولي من خلال مقاربة تاريخية -الدراسة وفق فترات تاريخية متتالية محددة بعقلانية زمنية،ووفق الشروط،والظروف التي أوجدت لنا مختلف التصورات المحددة لمفهوم القانون الدولي-**
- **الدراسة لآلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية والمتمثلة في القانون الدولي،وأثرها في توجيه السياسة الدولية.**

ب-أدوات التحليل:تعنى دراستنا بمجال معرفة مرتبط بآلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية، من جهة كأداة تنظيم لبعض من التفاعلات الدولية المحددة لبنية المجتمع الدولي،ومن جهة أخرى إيجاد حلول للمشاكل الدولية المطروحة أو محاولة تفاديها

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

تظهر الحاجة إلى الوسائل العلمية الممكنة و المتاحة التي تمكننا من فهم ،وتفسير مختلف التفاعلات الدولية والتي تعنى بالجانب الأمني والسلمي .ففي ظل غياب نظرية عامة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ،ستغيب عن الجزء والمتمثل في قانون العلاقات الدولية ،وليس العكس.

ج-مستويات النقد:

نحاول في المرحلة الأخيرة من بحثنا ،والمرتبطة بالمقاربة الغائية من التحليل ،وضع إطار للتقييم من خلال انتقاد مستويات التحليل في حدا ذاتها ،أو انتقاد الجزء والمتمثل في المقاربة التي انطلقنا منها،أو ننتقد النتيجة التي وصلنا إليها،إذن حتى النقد مستويات.

نعتمد في دراستنا على خطة تحليل تاريخية من خلال التركيز على تطور مفهوم القانون الدولي وجزء منه الذي هو قانون العلاقات الدولية من فترة تاريخية لأخرى وفق عقلانية زمنية محددة للظروف والشروط التي أوجدته ،وهذا لا يمنعنا كذلك كإضافة من الاعتماد على خطة جدلية والقائمة على اعتبار أنه مرحلة القانون الداخلي،ومرحلة مكملة لها وهي مرحلة القانون الدولي ،ويمكن الاستعانة كذلك بخطة تصنيفية من خلال اعتباره تصنف ضمن خانة آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية.

يغلب على دراستنا لتتبع تطور مفهوم قانون العلاقات الدولية،استقراء التاريخ من خلال فترات تاريخية متعاقبة ومتتالية ،حيث يظهر المنهج التاريخي الأقرب إلينا،فالدراسة تكون وفق تصور شمولي من خلال اعتبار أن مختلف الظواهر التي تعنى بالجانب السلمي والأمني في العلاقات الدولية تصنف ضمن خانة القانون الدولي وتحقيق السلم والامن الدوليين ،ولا نستني ظاهرة عن أخرى ،و إنما نعتبرها مكملة لبعضها البعض،وتشكل ماهية هذه الأخيرة.

يقوم التحليل للظواهر المتفاعلة في السياسة الدولية في عالم ميزته الندرة في الموارد الأولية، والحاجة والرغبة في تحقيق المصالح الوطنية للوحدات السياسية والامتدادات الصادرة عنها، على تصور للكيفية الأنجع التي تمكننا من تحقيق التوزيع المتكافئ لهذه الموارد وفق تصور للمصالح المختلفة للدول ،من خلال تصورين أما سيكون ذلك عن طريق الصراع والحرب ،أو عن طريق السلم والتعاون.

إن تنظيم الفواعل الدولية المختلفة في بنية المجتمع الدولي تحدد بشكلين أساسين من التفاعلات إما بالتعاون الدولي،أو بالصراع الدولي .تركيزنا في الدراسة يكون على الآلية الأولى لتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال اعتبار أن الأصل هو التعاون والحرب استثناء حيث يغلب على التحليل المنظور الإيجابي بالتركيز على الوسائل السلمية في العلاقات الدولية، أي دراسة الدبلوماسية ومختلف المؤثرات الموجهة للظاهرة

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

المحاضرة (04)

يقصد بالمقاربة المفاهيمية التأصيل للمفهوم من خلال تحديد المرجعية الفكرية والمعرفية التي حددت مجال الدراسة،ومختلف الأفكاروالتصورات التي قام عليها ،من منطلق تحليل تركيبي ،وتطوري ،وبنائي.

إن إشكالية التعاريف في العلوم الإجتماعية والإنسانية،إشكالية رئيسية في تحديد المفاهيم المختلفة. ففي ظل غياب نظرية عامة شبيهة بتلك الموجودة في العلوم الدقيقة أو الطبيعية، فإن طبيعة الظواهر المدروسة قد يمكن أن يغيب عنها التوحيد والتحديد،فما السبب في ذلك؟ وهل هذه الإشكالية يعاني منها جزء من هاته العلوم والمتمثل في قانون العلاقات الدولية ؟

نحتاج في دراستنا لتطور الأفكار والتصورات التنظيمية لمجال دراسة القانون الدولي إلى ترتيب وتنظيم المعلومات من خلال البحث عن الطريقة التي تمكننا من تحديد مختلف المفاهيم والتصورات التي تحدد مجال الدراسة،حيث أن الانطلاقة تكون من خلال محاولة إدراك مختلف التعاريف المتعلقة بطبيعة موضوع العلاقات الودية السلمية أو تلك المتعلقة بالصراعية.

إن تحليل وفهم و اقع المفاهيم والتصورات التي حددت طبيعة تطور الأفكار المنظمة للمقاربة القانونية السائدة في تطور المجتمع الدولي كإطار أكاديمي، يتطلب منا فهم تطور مختلف المتغيرات التفسيرية المتعاقبة السابقة التي حددتها هذا من جهة،ومن جهة اخرى بالتطرق إلى مختلف الأفكار والمقاربات التي ظهرت مع تطور المراحل التاريخية التي حددتا الأسلوب والمسار الذي حدد مجال الدراسة.إذن ثمة حاجة إلى المزاوجة بين الفهم والتحليل كبناء منطقي للدراسة.

هذا التطور التاريخي بصفة عامة يوظف لتحديد شكل وطبيعة العلاقة بين الوحدات المتفاعلة في البيئة الدولية،التي تتخذ طبيعة و أبعادا متعددة بتعدد أشكالها،وتحلل في ظل عقلانية زمنية تحدد كل فترة زمنية في ظلها ضمن شروط وظروف معينة من أن تطور الأفكار في القانون الدولي يفهم في ظل أن كل مرحلة جديدة من تطور المجتمعات تهيمن عليها أفكار جديدة.

هناك شكل علاقة يحدد في ظل مجال فكري مغلق يفسر في إطار العلاقة بين الدولة-الأمة(حصر التفاعلات الدولية بين الوحدات السياسية – التفاعل بين الدول- فقط)،أما في المرحلة الدولية الراهنة فاتخذت العلاقة أشكال

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

تفاعل بين العديد من الفواعل الدوليين (الدول، المؤسسات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات) ومن ثم فهي تفهم في ظل مجال فكري مفتوح.

إن التفاعلات الدولية قد تكون بين الدول أو بدون دول،بين مؤسسات دولية أو من خلال الإعتماد مثلا على البنى الإجتماعية و الإقتصادية كمستويات تحليل.إذا كان مجال دراسة العلاقات الدولية محددا بالتفاعل بين الدول وبدون دول فكيف ندرس التطور التاريخي للأفكار والنظريات الدولية الذي حددته؟

إن تحديد مجال دراسة قانون العلاقات الدولية لا يخرج عن نطاق دراستهفي ظل تأثير كل والمتمثل في القانون الدولي، فمن المعلوم تاريخيا أن هناك اتفاقا بين الباحثين على أن المجال الأكاديمي لهذا الأخير هو الاول من حيث النشأة والظهور.

يعتبر جيرمي بينتام أول من أستعمل مصطلح دولي (international) في كتابه introduction of morals and législation سنة 1789 حيث اعتبر في ظل التمايز بين الطبيعة السياسية المختلفة للأفراد والتي تنظم في قانون داخلي يهتم بمشاكلهم الداخلية ويعمل على فهمها ومحاولة إيجاد الحلول لها، وقانون دولي الذي يعتبر العلاقات الدولية،لا يكون إلا بالربط بين القانونين لفهم ذلك،بإعتبار أن التعبير عن سلوكياتهم في كل والمتمثل في سلوكات الدول.

تفهم العلاقات الدولية حسب جيرمي بينتام في ظل تحديد حدود الدول من خلال التمايز فيما بينها والذي أساسه في إطار عام ،قائم على الهوية (القومية) من جهة،و تحديد طبيعة التفاعل بين الدول ذات السيادة من جهة أخرى. إن تطور مفهوم الدولة كان له الأثر في تحديد التصورات والأفكار المحددة لمجال العلاقات الدولية،حيث أن بروزه في القرن السادس عشر وما صاحبه من مفاهيم إرتبط بمتغير تفسيري أساسي يتمثل في القومية، والانطلاقة لدراسة العلاقات الدولية.

لكن هذه الانطلاقة مسبوقة بعلاقات بفواعل ليست الدول أو الإمتدادت الصادرة عنها، كانت تحدد على أنها كذلك ذات طبيعة دولية (بمفهومنا الحالي)،حيث وجدت علاقات قديمة كالتي وجدت في الحضارات القديمة عند السومريين،الفراعنة ،الدولة - المدينة عند الإغريق،في الإسلام يمكن إعتبارها دولية من حيث طبيعة التمايز الذي يحدد تلك الفواعل سواء من حيث الحدود أو القومية.

إلا أن ظهور العلاقات الدولية يجعلنا نتساءل عن شكل الدراسة هل تكون على فترة واحدة أم على فترات تاريخية مختلفة ؟ولماذا؟

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

إن التركيز يكون على إعتبار أن تطور العلاقات الدولية مر بفترات مختلفة من حيث الشروط والظروف ويفهم في ظل عقلانية زمنية.فبداية الدراسة تكون بالتركيز على الفترة التاريخية من القرن 17 بظهور النظام الدولي لمعاهدة وستفاليا 1648، حيث كان اللبنة الأولى لظهور علاقات دولية بين دول ذات سيادة (التركيز على ظهور مجال دراسة العلاقات الدولية كإطار أكاديمي في بدايته على التفاعل بين الدول)،أما ظهور مجال العلاقات الدولية كعلم مستقل بذاته فكان نتيجة تأثير جهود بعض الباحثين .

يعتبر ظهور العلاقات الدولية كمجال أكاديمي مستقل كان بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في 1919 في بريطانيا بجامعة college of walls Aberystwyth أين عمل الأستاذ David Davies على تدريس السياسة الدولية

نستنتج إذن مما سبق أن ظهور العلاقات الدولية بين الدولة- الأمة والتي هي امتداد للأفكار حول الدولة المدينة و الدولة القومية وليس تحول في النماذج التطبيقية، كان نتيجة لمعاهدة وستفاليا 1648 بظهور مفهوم الدولة القومية ذات السيادة على إقليمها وشعبها(حيث كان للقومية دور أساسي لإيجاد حل لمشاكل الإنتماء القطري بتحديد عامل مرتبط بكيفية رسم الحدود الجغر افية بين الدول،بالرجوع إلى التمايز حول اللغة،والعرق،والعادات والتقاليد وكذلك الدين)، أما ظهور العلاقات الدولية كمجال علمي مستقل فكان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية).

إن ظهور العلاقات الدولية بين الدول- الأمة كان نتيجة لمعاهدة وستفاليا 1648 بظهور مفهوم الدولة القومية ذات السيادة على إقليمها وشعبها، أما ظهور العلاقات الدولية كمجال علمي مستقل كان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

إذا كان مجال دراسة العلاقات الدولية إذا ما قارناه مع العلوم الأخرى حديث النشأة،نحتاج إذن إلى إطار مفاهيمي لتحديد طبيعته (تعريف العلاقات الدولية وبعض المفاهيم الدالة عليها). إن تحديد مجال دراسة العلاقات الدولية يكون من خلال المزاوجة بين التفاعل للفواعل الدولية (الدول والامتدادات الصادرة عنها) من جهة،ومن جهة أخرى مختلف الأفكار والنظريات التي حاولت فهم تلك التفاعلات.

إن نمط التفاعل من حيث الصيرورة التاريخية للمرحلة الدولية الراهنة يفهم في ظل مرحلة فكرية إنتقالية،تحتاج إلى توحيد لمجال الدراسة في العلاقات الدولية من خلال مقاربات نظرية يمكن تحديدها فيما يلي :

- أن طبيعة الظواهر المتفاعلة في العلاقات الدولية متداخلة وغير محددة أحيانا،ومن ثم هناك حاجة إلى فهم الو اقع باقتراح أو إيجاد حلول للمشاكل المطروحة او تفاديها،كما هو الحال بالنسبة لآلية والمتمثلة في الدبلوماسية في السياسة الخارجية للفواعل الدولية والتركيز على الدول.

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

إذن مجال الدراسة في العلاقات الدولية يقوم على صياغة الظواهر الدولية المدروسة بترتيب وتنظيم للمعلومات،و من خلال إقتراح تعاريف تقوم على أسس و اقعية وعقلانية تمكننا من فهم ماسبق.

إلا أن من الصعوبة بمكان تعريف ظاهرة اجتماعية بماهيته،، كما هو الحال في العلاقات الدولية ولذا ضمنيا نلجأ - إلى تعاريف مقارنة من خلال تعريف ظاهرة بتأثير تعريف ظاهرة أخرى، فاعتبارها بنية تهيكل التفاعلات الدولية، نسعى إلى تعريفها من خلال تعاريف مشابهة .

يعرف بيير رينوفان وجون باتيسيت ديروزيل العلاقات الدولية :" أنها ترتبط بتحليل العلاقات بين جماعات سياسية منظمة في إطار إقليم معين " [1].إن العلاقات الدولية بالإعتماد على هذا التعريف ،مرتبطة بتفاعلات بين وحدات سياسية -الدول- (حصر التفاعل بين الدول) وهذا طرح تقليدي في تحليل العلاقات الدولية،في ظل وجود مستويات اخرى من التفاعلات الدولية تتعدهم وتكون بدون دول.

إن الارتباط الوثيق بين مختلف العلوم الإجتماعية والإنسانية ،كان له الأثر الكبير في بلورة مدارس و أفكار،وباحثين مختلفين،عملوا في ظل محاولات عدة في مختلف المراحل التاريخية على تفسير الإطار النظري الذي تتفاعل فيه الظواهر القديمة،أو الجديدة أو المتجددة ،مرتبطة بجو انب عدة سياسية،و إجتماعية ،و إقتصادية،وثقافية،والذي أنعكس بشكل جلي على علم العلاقات الدولية .

إن مجال العلاقات الدولية لا ينحصر في علاقات سلمية كما هو الحال بالنسبة للدبلوماسية فقط أو علاقات حربية فقط بل يشمل كليهما ،في ظل وجود فواعل دولية عدة متشابهة أو متناقضة المصالح.

يعرف بول فيوتي ومارك كاوبي العلاقات الدولية بقولهما:"إن مجال العلاقات هو الدول (التفاعل بين الدول)،وجود فواعل دولية أخرى مثل المؤسسات الدولية،الشركات المتعددة الجنسيات، الجماعات الإرهابية هذا مجال السياسة الدولية"

إن العلاقات الدولية لا تختزل في التفاعل بين الوحدات السياسية (الدول).حسب هذا التعريف العلاقات الدولية أشمل من السياسة الدولية،لأن الأولى متعلقة بالفواعل التي هي الدول والتي تحتوي الفواعل الأخرى التي تحدد السياسة الدولية. إلا أن هناك مجالا أشمل يعنى بدراسة للتفاعلات بين الدول وبدون دول والمتمثل في السياسة العالمية.

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بقوله:" تعنى بالدراسة والتحليل والتنظير بغية شرح وفهم العلاقات بين الدول وتلك العلاقات الموجودة في النظام العالمي ككل والتنبؤ بتطورها"

إن مجال العلاقات الدولية لا ينحصر في تحديد الإطار الفكري والمعرفي للدراسة و أنما الربط بين النظرية والممارسة، إذا إعتبرنا ان مجال دراسة العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول وبدون دول نحتاج إلى تحديد مجال هذه الاخيرة في التعريف.

أما ريتشارد ناد لوباو فيعرفها بقوله:" إن العلاقات الدولية هي منطلقات وتوجهات مختلفة لفواعل دولية لا تقتصر على الدول فقط "إذن العلاقات الدولية مجالها اوسع من كونها تحدد في ظل فواعل دولية هي الدول فقط، بل تشمل المؤسسات الدولية،والأفراد،و الشركات المتعددة الجنسيات. إذا كان مجال دراسة العلاقات الدولية فواعل عدة،فهذا يتطلب منا تعريفا أشمل بتعدد الفواعل التي تتفاعل دوليا .

إن مجال السياسة العالمية أشمل من العلاقات الدولية وهذه الأخيرة تنحصر في العلاقات الدولية ،ولكن هنالك فواعل دولية أخرى" إن الارتباط الوثيق بين مختلف العلوم بصفة عامة والعلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة خاصة،كان له الأثر الكبير في تحديد الإطار الذي تتفاعل فيه الظواهر القديمة،اوالمتجددة آو الجديدة والذي انعكس بشكل جلي على علم العلاقات الدولية،سواءا كان ذلك من جانب سياسي،أوآمني،أو اجتماعي،أو اقتصادي أو ثقافي. إن العلاقات الدولية هي مجموع العلاقات بين الوحدات السياسية و الفواعل الدولية الأخرى التي تتجاوز الحدود القطرية.(هي تفاعلات بفواعل دولية هي الوحدات السياسية - الدول - وبدون دول).

ب-العلاقات الدولية وبعض المفاهيم الدالة عليها :إن الانطلاقة الأولى لعلم السياسة كانت مع كتابات كل من أفلاطون و أرسطو كبداية لظهور تحليل قائم على العقل وبعيدا عن التحاليل التي سابقتهم و القائمة على الخر افات حول السلطة، حيث تجلت إسهاماتهم بالإهتمام بطبيعة الحكم والسلطة في الانظمة السياسية.ثم تطورت التصورات والافكار مع مفكري المسيحية والإسلام على حد سواء في ظل صراع فكري بين العقل اليوناني والنقل(الدين) حول دور القوة الإرادية المرتبطة بالعقل والتشريع السماوي، من خلال محاولة إيجاد نوع من التوازن في التفاعل بين العقل اليوناني والدين المسيحي في مستوى أول و مع الدين الإسلامي في مستوى ثاني،كانت مظاهر الصراع في أولية العقل على النقل آو العكس، ومحاولة التوفيق بينهما عند البعض الأخر من المفكرين.

عرف الصراع الفكري نقلة نوعية اخرى في ظل إسهامات نيكولا مكيا فلي الذي اسقط الاعتبارات الأخلاقية من المعايير السياسية،حيث جاءت أفكاره بعيدة عن أي قيد أخلاقي. ثم مع مفكري العقد الاجتماعي من أمثال توماس هو

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة3.

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

بز،و جون لوك، و جون جاك رو سو فاعتمدوا في تحليلاتهم على القانون الذي يعزل التفسيرات الدينية للحكم والسلطة عن العقل،بل بتوفيق بين العقل والقانون والعكس،ومن خلال إيجاد توازن بين العقل والقانون الوضعي.

استمر الصراع في الو اقع بشكل مختلف تماما عن الإطار السابق،وتجلى بشكل واضح في الصراع بين الفكر المادي والعقل والمتمثل في عالم الأفكارمع أفكارفريد يريك هيغل و كارل ماركس حول أسبقية الفكرعلى المادة والعكس.

هذه الأفكار التي تحدد ماهية تطور الفكر السياسي في إطار عام،ارتبطت بعامل محدد متمثل في ظاهرة الصراع،والتي عرفت تحولات و اشكال مختلفة من صراع بين الخر افات،والميتافيزيقا والعقل اليوناني،إلى صراع بين العقل والدين من جهة والقانون من جهة أخرى،ثم صراع بين الفكر والمادة ،كان له الأثر الكبير في بلورة الأسس الكبرى للفكر السياسي ومن ثم علم السياسة والذي كان له الأثر الكبيرعلى تطورعلم العلاقات الدولية من حيث الفكر،والموضوع والمنهج.

إذا كانت العلاقات الدولية في نشأتها وظهورها مجالا من مجالات علم السياسة فما هي طريقة دراستها؟
إن فهم تطور الأفكار والنظريات في العلاقات الدولية الراهنة يتطلب منا التحكم في ماهية المتغيرات التفسيرية التي حددتها،من خلال التطرق إلى مختلف التفاسير المرتبطة يالصيرورة التاريخية التي حددت تطورالتصورات ،والأفكار والنظريات. إن تحديد تطور العلاقات الدولية يفهم في ظل نقاش فكري بين إتجاهين اساسين:
الإتجاه الاول في الدراسة: مرتبط بالتحليل التاريخي،حيث كانت لأفكار ثيوديدسيس مثلا ودراسته كيفية صناعة و إتحاذ القرار في الحرب البوليبونزية بين أسبارتا و أثينا منذ ثمانية وعشرون قرنا،وتصورات مكيافيلي حول السياسة والاخلاق في كتابه الأمير ونصائحه لأل ميدتشي في القرن الثاني عشر ميلادي،و المرجعية و الريادة في بلورة فكر قائم على أساس التحليل التاريخي في العلاقات الدولية والمرتبط بالدراسة من منطلق إستقراء الاحداث ومختلف نتاءجها وتأثيرها على تطور الأفكار والنظريات الدولية.

الإتجاه الثاني في الدراسة: قائم على تحليل مباين للتحليل الأول من حيث المنطلقات والاهداف والمتمثل في التحليل القانوني والذي يعتبر القانون المتغير الأساسي لأي تحليل، نتيجة تأثير أفكار بعض الفلاسفة مثل توماس هوبز حول القوة في السياسة و فقهاء القانون مثل الهولاندي هيغو غورسيوس والذي كان لهم الأثر في ظهور مفاهيم مثل دولة القانون،والقانون الدولي ،والدولة ذات السيادة.
إن المزاوجة بين التحليل التاريخي والتحليل القانوني في دراسة الظواهر الدولية مهد لظهور المرجعية الفكرية والمعرفية في تحليل و دراسة العلاقات الدولية. هذه المرجعية أثرت في كيفية فهمنا لها من جهة،ومن جهة اخرى نرى أن طبيعة هذه الاخيرة المركبة والمعقدة تصطدم أحيانا بمفاهيم دالة عليه مثل علم السياسة،و التاريخ

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

الدبلوماسي،و السياسة الدولية والقانون الدولي..هذه المفاهيم قد تكون دالة على المفهوم وقد تحتويه من منطلق إسقاط الكل على الجزء وليس العكس.فما طبيعة العلاقة بين العلاقات الدولية والمفاهيم الدالة عليها؟
المدروسة فتكرار نفس النتائج وصحتها بتوفر نفس الأسباب يؤدي إلى إكتشاف قانون. ان اصطلاح القانون يطلق على كل قاعدة أو قواعد مطردة يحمل اطرادها معنى الاستمرار والنظام []

القانون إصطلاحا هو:" الإشارة إلى القواعد التي تحكم بعض الظواهر الطبيعية كالقوانين الفيزيائية كقانون الجاذبية الأرضية مثلا،ويكون هنالك ذا طبيعية وصفية تقريرية لانها تكون مقررة لو اقع تحقق كلما تحققت أسبابه دون استثناء".([2]). القانون إذا هو الإطار التظيمي المقبول في تفاعل الظواهر مها كان الإطار الذي يحددها من منطلق أنه الوسيلة التي تمكننا من إكتشاف الحقائق.
كما يعرف القانون بأنه:" مجموعة القواعد العامة المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع والتي تحملهم السلطة العامة على احترامها مع إمكانية استعمالها للقوة حين الضرورة' [(3)] .إذن هو القواعد التي تنظم الأفراد والجماعات سواء طوعا أو إجبارا والتي تفرضها السلطة على رعاياها.هذا التعريف يحصر تطبيق القانون في الداخل لكن نتساءل من المسوؤل عن تطبيقه في الخارج وله الشرعية لممارسة ذلك؟
يعرف القانون كذلك على بأنه "مجموع القواعد التي تقيم نظام المجتمع فتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم فيه، والتي تناط كفالة احترامها بما تملك السلطة العامة في المجتمع من قوة الجبر والإلزام"[ ]. إذن القانون هو مجموع القواعد التي تعتبر كمنظم لسلوك الأفراد في تفاعلهم داخل الجماعة، تعمل السلطة كأداة قهرية على تطبيق هده القواعد من خلال توقيع الجزاء على من يخالفها.
كما يعرف القانون بأنه" مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد في الجماعة،والتي يتعين عليهم الخضوع لها ولو بالقوة لو لزم الآمر([4]).هو وسيلة تمكننا من بناء النظريات فالقانون هو اداة من ادوات تنظيم التفاعلات الدولية .

ان موضوع القانون الدولي باعتباره محددا في مجال تفاعل خارج الحدود القطرية للدول من حيث التنظيم، فانه يتضمن منطقيا مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات بين الوحدات السياسية التي تهيكل المجتمع الدولي، سواء في حالات السلم والتعاون أو حالات الصراع والحرب. لقد كان تأثير القانون الطبيعي الذي تبلورت أفكاره الفلسفية في تصورات المدرسة الرواقية في خلال القرن الأول للميلاد،قد تجلى في نموذج تطبيقي من حيث الممارسة مع الإمبراطورية الرومانية والتي سادت من القرن الخامس قبل الميلاد حتى القرن الخامس للميلاد والتي اعتبرت من قبل

المفكرين النواة الأولى لظهور مادة القانون الدولي. حيث تجلت إسهامات الإمبراطورية الرومانية في أنها إعتبرت القانون هو المعيار الذي ينظم حياة الرومان في روما من جهة،والأجانب الذين يشكلون مستعمراتها من جهة أخرى.
الأوروبي كمركز للعالم) حيث ظهر ثأتير جلي خاصة لمعاهدة وستفاليا 1648 من حيث أنها أرست قواعد الدولة ذات السيادة و ثأتير أفكار بعض المفكرين من أمثال جون بودان (1530-1596) من فرنسا وتوماس هوبز (1588-1579) من بريطانيا حيث عمل هذان المفكران على اعطاء أهمية لفكرة السيادة المجسدة في و اقع عملي يتمثل في سيادة الدولة- الامة،و طابع و اقعي من خلال ان السلطة التي يتمتع بها صاحب السيادة خير ضمان لرفاهية الرعايا وحمايتهم من أخطار الحرب الأهلية.إذن بدات الأفكار تتأخذ أشكالا أكثر تعقيدا في ظل ظهورمفاهيم تربط بين السيادة والتنمية. إن طبيعة القانون الطبيعي تكمن في أن التشابه في التكوين الفزيولوجي للبشر يعني التشابه و المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان المعمورة من خلال الحق في العيش،والمأوى،والعمل ومن ثم فإن ضمان هذه الحريات داخل المجتمع يمكن أن تظهر ثاتير اته على المستوى الدولي أي في تفاعل الوحدات السياسية في نطاق خارجي.

إذن القانون الدولي هو الاداة الشرعية لتنظيم العلاقات الدولية بين الفواعل الدولية سواء الدول أو المؤسسات الدولية او الأفراد (الإطار التنظيمي لتفاعل الدول والامتدادت الصادرة عنها).الأصل في القانون الدولي هو الرغبة في إيجاد نوع من الإجماع حول طبيعة التفاعلات الدولية من خلال إعتبار أن أهدافه هي تنظيم هيكل المجتمع الدولي .إذن العلاقة بين القانون الدولي والعلاقات الدولية علاقة تكاملية حيث أن مجال القانون الدولي هو وضع القو انين ومجال العلاقات الدولية والسياسة الدولية هو تطبيقها.
4- السياسة الدولية: إذا كان علم السياسة هو القاعدة الاولى لظهور العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي هوالمنظور الإيجابي في تحليل تلك العلاقات والقانون الدولي هو الأداة المنظمة لظهور القو انين المنظمة لتفاعلات الدولية بين الفواعل الدولية المختلفة، فما طبيعة العلاقة بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية؟
إن السياسة الخارجية في إطارها العام هي ذلك المجال من النشاط الحكومي الذي يعنى بالتفاعل خارج الإطار القطري للدول، فهي جزء من السياسة الدولية.أما السياسة الدولية فهي الكل الذي تتفاعل فيه،يتمثل في الفواعل الدولية المختلفة التي تظهر في ظل هيكل المجتمع الدولي الذي تحدده السياسة الدولية فما طبيعة علاقة السياسة الدولية بالعلاقات الدولية ؟

يعرف ستا نلي هوفمان السياسة الدولية بقوله: "إن إنقسام العالم إلى وحدات متفاعلة في ظل عوامل مختلفة، تشكل لنا هيكل السياسة الخارجية التي هي جزء من هاته التفاعلات. إن حصر مجال السياسة الدولية في مجال السياسة الخارجية للوحدات السياسية (الدول) حسب هذا التعريف، يبقى أمرا نسبيا حيث أن السياسة الدولية

في مجال السياسة الخارجية هذا ضمنيا يجعل من مكونات الاولى هي نفسها مكونات الثانية لأن التفاعل وأهدافه متشابه،ففي ظل اعتبار علم السياسة ذلك العلم الذي يدرس السلطة بصفة شاملة والعلاقات الدولية جزء منه فان تحليل هذه الاخيرة يرتكز على محاولة التميز بين أنواع العلاقات القائمة في الوسط الدولي ومن ثم فان السياسة الدولية تكون بين الدول وليست داخل الدول.إلا أن هنالك فواعل دولية أخرى التي تشكل لنا تفاعلات دولية بدون دول مثل المؤسسات الدولية، لها من التأثير على تحديد طبيعة التفاعلات المختلفة في السياسة العالمية.

أما رومانو روماني فيعرف السياسة الدولية :" بأنها تشكل مسارا لكل أنواع التفاعلات والتي تسعى بشكل مختلف صغير أو كبير لتوزيع القيم بين أعضاء النظام الدولي" [(5)].حسب هذا التعريف فان السياسة الدولية مرتبطة بتوزيع القيم بين الأعضاء المشكلين لبنية النظام الدولي. لكن إذا اعتبرناه سببا تختلف نتيجته من وحدة سياسية لأخرى،(ومن فاعل دولي لأخر ليس الدول) فقد تجعل ماهية هذا التوزيع تختلف باختلاف قوة ومكانة الوحدة السياسية في بنية النظام الدولي،ومن ثم هنالك من وحدات سياسية ضعيفة يتعداها هدا التوزيع ولا يعبر عن سياستها الخارجية والتي تعتبر ضمنيا كجزء من الساسة الدولية.

إلا ان جعل عملية توزيع القيم هي ماهية السياسة الدولية يجعلنا نتساءل عمن هو المسؤول عن هذا التوزيع؟ومن له الشرعية القيام بذلك؟

أما ادوارد دفيد فيعرفها بأنها :"جمع من الوقائع تختلف فيها الوحدات او اللاعبون او مجموعة الامم في القوة والموارد والانظمة أو في الغايات المرغوبة الاخرى وتسعى إلى حل خلافاتهم بأية وسيلة"(

إن السياسة الدولية والتي هي جزء من السياسة العالمية، تحتوي على اعتبارات مرتبطة بمكانة وقوة الدول تجاه بعضها البعض،تهدف الى رفاهية عامة لشعوبها كهدف.إن مجال العلاقات الدولية أضيق من مجال السياسة العالمية لأنها تنحصر في العلاقات بين الدول،والسياسة العالمية أشمل من العلاقات الدولية[(6)].حسب هذا التعريف فإن السياسة الدولية تحتوي على تفاعلات تتعدى الدول إلى فواعل دولية أخرى .إن العلاقات الدولية هي مجال التفاعلات بين الدول.

إن علم السياسة والتاريخ الدبلوماسي،والقانون الدولي و السياسة الدولية في تقاطعهم يشكل لنا مجال دراسة العلاقات الدولية. لكن هنالك من المفاهيم التي تحدد لنا هيكل تفاعل فواعل العلاقات الدولية والمتمثلة في النظام الدولي فما طبيعة العلاقة بين العلاقات الدولية والنظام الدولي ؟

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

5- النظام الدولي: لقد وجذت الجذور التاريخية لمصطلح النظام في الكتابات الفلسفية السياسية والاجتماعية منذ القديم. فقد حاول كل من أفلاطون وأرسطو بتأملهما في الكون صياغة مفهوم للمجتمع الدولي بدراسة التاريخ الإنساني و فهم طبيعة التاريخ العالمي. كما تطرق توماس هوبز في الفصل الثاني عشر من كتابه التنين LEVIATHAN عام (1651) للنظم .هذا التطور في التحليل لمفهوم النظام،إرتبط في أساسه بأهداف عدة تختلف من دراسة لأخري ،حيث تمحور تطور جل الدراسات لبنية النظام الدولي في تصورين أساسيين بين مساند لوجود النظام الدولي ومعارض له من خلال:

*** أنه في ظل غياب حكومة او سلطة عالمية،فإن طبيعة السياسة الدولية تتصف بالفوضى،ومن ثم غياب نظام دولي يحدد طبيعة التفاعل بين الفواعل الدولية.**

*** أن طبيعة السياسة الدولية لا يمكن أن توصف بالفوضى بل يجب أن تحدد آليات لتفاعلها وتنظيمها من خلال إيجاد مؤسسات دولية تعمل على الحد من التفاعلات الدولية غير منظمة للفواعل الدولية بإرساء أسس تنظيمية مثل القوانين الدولية،مفاهيم مثل الرأي العام العالمي .**

هذه الإشكالية القائمة على التناقض بين المنطلقات والاهداف بين مساند ومعارض،تتطلب منا ظبط المفهوم بإعتبار ان مصطلح النظام معقد، يتطلب تحديد مجموعة من التصنيفات المرتبطة به من أنه

أ) إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية .

ب) شكل لعلاقات مستندة إلى مجموعة فرضيات من المتغيرات السياسية.

ج) نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي.

د) نسق من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها

- إن النظام كتصور في العلاقات الدولية،هو عبارة عن بنية تعتبر أداة لتفسير و تدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية تحددها مختلف الفواعل الدولية.و يفهم على انه تحديد التفاعلات في بنية المجتمع الدولي، فهو عبارة عن النموذج الذي تصاغ فيه التصورات الفكرية و النظرية في إطار مستويات تحليل مختلفة،من خلال بلورة دراسة نظامية للإنسجام أو التنافر، فمستوى التحليل هو النظام أما أداة التحليل فهي مرتبطة بالفرد،و الدولة،و المنظمات الدولية، إذن تحدد طبيعة النظام الدولي تحدد بمستويات وأدوات للتحليل تختلف بإختلاف المنطلقات والاهداف من الدراسة.

البروفيسور عبداللطيف بوروبي /أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم السياسية -جامعة قسنطينة.3

(محاضرات موجهة للسنة الاولى ماستر/ تخصص قانون دولي)

كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

Abdellatif.bouroubi @univ-constantine3.dz

إن طبيعة التفاعل في بنية النظام الدولي تحدد بمجموعة فواعل تقوم على الوحدات السياسية أي الدول والفواعل الدولية الاخرى التي تعتبر إمتدادا لها،حيث لايمكن إختزال هذه البنية في فاعل واحد و إقصاء فواعل اخرى، في ظل ظهورتصورات تتعدى الطرح السائد حول إعتبار الدولة كفاعل مهما في العلاقات الدولية.

إن طبيعة النظام الدولي تفهم في ظل تحديد أشكال و أنماط التفاعلات الدولية التي تحدد بمجموعة من الفواعل متفاوتة التأثيرفي بنية المجتمع الدولي والتي تعتبر أن النظام الدولي يقوم على مجموعة من التصورات:

1) أن النظام الدولي كمستوى تحليل، يتطلب تماثلا في سلوكات الوحدات السياسية والفواعل الدولية الاخرى المكونة له حتى نستطيع الحكم عليه .حيث أن فهم سلوك فاعل -الدولة - مثلا يمكن من خلاله فهم سلوك باقي الدول،في ظل إعتبار الدولة فاعلا عقلانيا ،ومن ثم سلوكيات مختلف الدول تتشابه من حيث الأهداف والغايات.

2) أن أنماط التفاعل في النظام الدولي تحدد في إطار سياسات مختلفة للفواعل الدولية. حيث نمط التفاعل هنا ،يهدف إلى تحديد نتائج مختلف التفاعلات.

3) أن هناك عددا من الفواعل الدولية، الدولة،،والمؤسسات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم التعدد في الفواعل الدولية يعني الإختلاف في المنطلقات والأهداف ،حيث يمكن التساءل هل طبيعة التفاعل هي تعاونية ام صراعية بين الفواعل الدولية المختلفة ولماذا؟

4) نمط التفاعل في النظام الدولي بين مختلف الفواعل الدولية، يؤثرعلى السياسات الخارجية والداخلية للفواعل المكونة له.

5) ان النظام الدولي يحتوي على أنظمة إقليمية و انظمة فرعية تتأثر ببعضها البعض هذا من جهة،و هو جزء من النظام العالمي من جهة اخرى.

يفهم نمط التفاعل في بنية النظام الدولي وأشكاله المختلفة ،في تصورات مختلفة الاهداف للفواعل الدولية التي تكونه.لكن إذا إعتبرنا أن بنية النظام الدولي الدولي تحدد بفواعل مختلفة،فهل هنالك فعلا نظام داخل النظام الدولي ؟هل هنالك فعلا نظام دولي ؟

إن طبيعة العلاقات الدولية المعقدة ، تتطلب آليات تساعد على تحقيق السلم والأمن الدوليين ،وهذا ما أدى بالبعض إلى تبنى طرح معاكس للسابق، حول وجود نظام يحدد تفاعل الوحدات في السياسة الدولية.فالإشكالية

الرئيسية المرتبطة بمفهوم النظام الدولي ،تحدد بين مساند ومعارض لوجوده،حيث يبقى لكل من التصورين حججه التي يدعم بها تصوره، إلا أننا نتبنى الطرح الذي يقر بوجود نظام دولي للأسباب التالية :

*** إمكانية تحديد عدة فواعل في السياسة الدولية، الدول، المؤسسات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات و بالتالي إمكانية التمييز بين هذه الفواعل المختلفة التي تحدد طبيعة التفاعلات ،يتطلب التفاعل نوعا من النظام.**

*** إن العالم يتجه إلى شمولية أكبر و تعقيدا أشد نتيجة للثورة التكنولوجية و المعلوماتية ،ومن ثم يتطلب نوع من النظام في ظل سهولة الإتصال بين مختلف الفواعل الدولية التي تحدد بنية النظام الدولي.**

*** التوجه نحو الشمولية في تفسير وفهم الظواهر والفواعل الدولية ، يتطلب نظاما منظما وتفادي النظام غير منظم في ظل تأثير متبادل بين الوحدات المكونة للسياسة الدولية و تأثير خصائص النظام الدولي على تلك الوحدات .**

إن طبيعة التفاعلات الدولية المختلفة الانماط والأشكال ،أثرت على طبيعة المصطلح في حد ذاته، حيث تعاني العلوم الاجتماعية بصفة عامة و العلاقات الدولية بصفة خاصة ، من طابع التحول و التغير المرتبط بالمصطلحات. فقد يكون المصطلح الجديد يحمل تصورا قديما ، أو قد يكون مناقض له و هذا راجع للأسباب التالية :

1 – قد تطبع المصطلحات بالموضوعية دون أن تخلو من الذاتية من خلال طريقة تناولها .

2 – طابع الذاتية الذي يحدد المصطلحات نتيجة ارتباطها بمنهج دراسة معين هذا من جهة، من جهة اخرى،و ان الذاتية تفهم في ظل مجال فكري محدد يتمثل في المنفعة والإيديولوجية التي تؤثر على الباحث.